

٢٠٠٨ الأكثر تقلباً في أسعار النفط

برميل النفط تراجع بنسبة ٣٥٤,٥% خلال ٢٠٠٨ ليقتصد ١١٥ دولار

محمد العجمي، صحفي وباحث

مما ساهم في دفع الأسعار للارتفاع بدرجة أكبر من المستويات التي تبررها العوامل السياسية. وقد أثر ضعف الدولار على أسعار النفط من خلال محافظ الأصول البديلة، ويحدث ذلك عندما ترتفع بعض الأصول، مثل العقود الآجلة للنفط الخام وتحل محل بعض الأصول المنخفضة، مثل الدولار، أو عندما تستبدل الأصول التي يتوقع لها أن تستفيد من انخفاض الدولار، مثل سلال السلع الأساسية ومؤشرات الصناديق، بالمحافظ الاستثمارية مما يؤدي بشكل غير مباشر على عمليات الشراء لعقود النفط الورقية.

٢- ساهمت اضطرابات أسواق الأسهم

شهر ١٣٤,٠٢ دولار للبرميل خلال شهر يونيو، ويستمر في الصعود ليصل إلى ١٣٣,٤٨ دولار للبرميل خلال شهر يوليو كمتوسط سعري للبرميل إلا أنه وصل في أعلى مستوياته على الإطلاق في ١١ يوليو ٢٠٠٨ عند ١٤٧,٢٧ دولار أمريكي للبرميل وهذا وفقاً لبيانات رويترز.

عوامل ارتفاع الأسعار

هناك عدد من العوامل ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تتمثل في:

١- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مع زيادة تدفق الاستثمارات الجديدة المضاربة في العقود الآجلة للنفط الخام،

شهد ٢٠٠٨ تقلبات كبيرة أسعار النفط من ١٤٧,٢٧ دولار للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨ الي ٣٢,٤٠ دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس العام، بما يشير إلى ان سعر برميل النفط تراجع بنحو ١١٤,٨٧ دولار للبرميل بنسبة تراجع بلغت ٣٥٤,٥%.

فقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً لأسعار برميل النفط بحيث وصل متوسط السعر في شهر يناير إلى ٩٢,٩٢ دولار للبرميل، ووصل إلى ٩٥,٣٥ دولار في فبراير، واخذ في الارتفاع ليصل إلى ١٠٥,٤٢ دولار للبرميل في مارس و١١٢,٤٦ دولار في أبريل و١٣٥,٤٦ دولار خلال شهر مايو، ليصل إلى



العالمية الرئيسية في تشجيع المستثمرين بالبحث عن عوائد أفضل في أسواق السلع الأساسية. فيما كان لارتفاع السلع الرئيسية الأخرى ووصولها إلى مستويات قياسية جديدة، مثل الذهب، الفضة، الهلاتين، البن، الصويا والذرة، تأثيراً جزئياً على أسعار النفط.

٣- دعم التوتر بالنزاع على الأصول في أمريكا الجنوبية، والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا (نيجيريا) واستمرار قلة المعروض النفطي، وسط موجة باردة في الولايات المتحدة، للمزيد من الاستثمارات المضاربة في سوق الطاقة.

٤- ساهمت عوامل أخرى كإضرابات عمال النفط، وأعمال الصيانة الواسعة في غرب أوروبا، وتباطؤ الأداء في روسيا خلال الأشهر الخمس الأولى من العام الماضي واستمرار التدهور الحاد في الإنتاج لحقل كانتاريل المكسيكي على ارتفاع أسعار النفط.

الاتجاه العكسي

وواصل سعر النفط خلال النصف الأول الصعود رغم توافر العوامل التي من شأنها تؤدي إلى تراجع أسعار النفط وهي:

١- تراجع توقعات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل حاد في الربع الأول من العام ٢٠٠٨

٢- ارتفع إنتاج الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك مما قلص من الطلب على النفط، وبقاء المخزون التجاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فوق متوسط الخمس سنوات، وارتفاع مخزون النفط الأمريكي ليسجل أعلى مستوى له في تسعة أشهر. في المقابل، فقد شهدت مناطق مثل الصين الهند، الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية نمواً إيجابياً على الطلب.

٣- التوقعات القوية بدخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود وانكماشه في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بسبب استمرار الضعف في أسواق العمل. حيث انخفضت قوائم العمالة وثقة المستهلك بشكل حاد، واستمر الانكماش في قطاع الإسكان.

٤- ظهور بوادر تباطؤ معدلات النمو والنشاط الاقتصادي في العديد من دول منطقة اليورو بما في ذلك ألمانيا، والتي تعد أكبر اقتصاد في أوروبا.

شهد النمو الاقتصادي الياباني انخفاضاً حاداً مما يشير إلى انخفاض الطلب الياباني على النفط.

وهو ما يشير إلى ما ذهب إليه منظمة أوبك والتي اجتمعت خمس مرات خلال هذا العام من أن التقلبات الشديدة في أسعار النفط لم تكن تعكس جانب الطلب والعرض، وقد أكد أعضاء أوبك علي على توفر الإمدادات الكافية في السوق، لكن الأسعار تأثرت بشدة بنشاط سوق العقود الآجلة والمضاربات. وفقاً لما ذهب إليه دراسة لبيت الاستثمار العالمي "جلوبل" عن نشاط أسواق النفط خلال العام ٢٠٠٨

منحني تنازلي

اتخذت الأسعار منحى تنازلي نتيجة للزمة المالية العالمية وتدهور التوقعات الاقتصادية، واستمرار انخفاض نمو الطلب على النفط ووفرة المعروض، فقد بدأ الانخفاض من شهر أغسطس ليصل برميل النفط إلى ١١٦,٦٩ دولار كمتوسط سعري لهذا الشهر وقبل انفجار الأزمة المالية العالمية بعد إشهار مصرف ليمان براذرز، رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة، إفلاسه في صباح يوم الاثنين الموافق ١٥ من سبتمبر ٢٠٠٨ وعقب فشل الجهود المبذولة لإنقاذه، ورفض وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون في تلك المحادثات أي مساعدات حكومية للبنك

الذي بحث عن مشتر بعدما انخفضت قيمة أسهمه بنسبة ٩٤٪ منذ بداية العام الحالي في الوقت الذي عصفت فيه أزمة الائتمان بالقطاع المالي الأميركي وتكبد ليمان براذرز خسائر تقدر بمليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري الأميركي، وقد انخفض سعر برميل النفط في هذا الشهر ليصل إلى ١٠٣,٧٢ دولار للبرميل، ويستمر انخفاض النفط مع الانهيارات التي شهدتها أسواق المال العالمية والمحلية وتزايد إفلاس البنوك والشركات وانتقال الأزمة من أمريكا إلى دول منطقة اليورو والعالم ليصل سعر النفط إلى ٧٦,٧٢ دولار للبرميل في شهر أكتوبر، و٥٨,٤٦ دولار للبرميل خلال نوفمبر ليصل إلى أدنى مستوي له خلال هذا العام ٤٢,٠٢ دولار للبرميل كتوسط شهري لسعر البرميل حيث وصل أدنى مستوي له ٣٢,٤٠ دولار للبرميل

عوامل الانخفاض

ترصد دراسة «جلوبل» العوامل التي أدت إلى انخفاض الأسعار وتتمثل في:

١ - زيادة المعروض من دول أوبك
٢ - تراجع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٣ - انخفاض واردات الصين من النفط مع مرور أول الأعاصير الموسمية في خليج الولايات المتحدة دون حدوث أي شيء يذكر عدا عن الإغلاق التحوطي المسبق.

٤ - تراجع حدة التوترات السياسية في بعض المناطق المنتجة للنفط.

٥ - قوة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، الأثر في تراجع الحوافز الاستثمارية في سوق السلع بما فيها النفط كإجراء تحوطي ضد تحركات العملات ومعدلات التضخم، على الرغم من وجود بعض العوامل الجيوسياسية في غرب أفريقيا والشرق الأوسط والتي

الاجتماعين في فيينا بالنمسا ، وقامت المنظمة بتخفيض الإنتاج في الاجتماع الثالث بفيينا في ٩ و ١٠ سبتمبر بنحو ٥٢٠ ألف برميل يوميا ، ومع استمرار التدهور في الأسعار خفضت الإنتاج بنحو ١,٥ مليون برميل في ٢٤ أكتوبر بفيينا ، وعقد اجتماع تشاوري في ٢٩ أكتوبر بالقاهرة ولم تتخذ أي قرارات ، وجاء الاجتماع الأخير في وهران بالجزائر في ١٧ ديسمبر لتخفيض الإنتاج بنحو ٢,٢ مليون برميل.

ويتوقع ثبات أسعار النفط خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٩ ما بين ٣٥ و ٥٥ دولار أمريكي للبرميل علي ان يعاود الارتفاع مع تعالي الاقتصاد العالمي وعودة الثقة إلي الأسواق وتأثير قرارات أوبك علي المعروض النفطي والذي سيؤدي إلي نقص في الإمدادات النفطية.

٨ - صدور عدد من التقارير التي تؤكد دخول بعض الدول مرحلة الركود مما زاد المخاوف من تدهور الطلب على النفط. فيما استوعبت الأسواق بعض عمليات الشراء التي نتجت عن انخفاض الإمدادات من قبل منظمة أوبك (تم تخفيض ٤,٢ مليون برميل يوميا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ من قبل المنظمة)، وإعلان الصين عن خطط التحفيز الاقتصادية، وهدوم الإدارة الأمريكية الجديدة. مع ذلك، فقد طغت توقعات ضعف الطلب من جانب المؤسسات الرئيسية، لانخفاض النمو الاقتصادي وظهور الكساد في بعض البلدان، على الاتجاه التنزلي لأسعار النفط.

اجتماعات أوبك

اجتمعت منظمة الأوبك ٦ مرات خلال عام ٢٠٠٨ منها خمس اجتماعات غير عادية في أول فبراير والخامس من مارس ولم يحدث تغير القرارات المتخذة وكان

أدت إلى ارتفاع الأسعار ولكن قوة الدفع إلى أعلى لم تدم طويلا .

٦ - بدأ الاقتصاد العالمي وكأنه ينتقل من سيء إلى أسوأ، حيث تباطأ الاقتصاد بوتيرة أسرع مما كان متوقعا، والتي انعكست على تراجع توقعات النمو الاقتصادي للفترة المتبقية من العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩. خاصة مع عدم اليقين بشأن خطط الإنقاذ التي قررتتها الولايات المتحدة مع تزايد الاضطرابات المالية في جميع أنحاء العالم، مما يشير إلى عمق المخاوف من الانزلاق نحو الركود الذي يلوح في الأفق.

٧ - راجع أسواق الأسهم العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ خمسة أعوام، على الرغم من الخطوات المتخذة من جانب البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم للحفاظ على النظام المالي وتسهيل الأضواء على الشعور الاقتصادي، الأثر على تراجع الأسعار أيضا.

